التحول الرقمي والعمل عن بُعد في الجزائر: بين الفجوة الرقمية وثقافة الحضور الجسدي

Digital Transformation and Remote Work in Algeria: Between the Digital Divide and the Culture of Physical Presence

دريدش حلمي [1*]، زرف فؤاد[2]

[1] جامعة البليدة 2

f.zerf@univ-blida2.dz

[2] جامعة البليدة 2

hilmi.drideche@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2026/01/03 تاريخ القبول: 2026/02/11

****

ملخص:

يُعدّ التحول الرقمي من أبرز ملامح إعادة تشكيل عالم الشغل في الجزائر، خاصة بعد جائحة كوفيد-19 التي فرضت العمل عن بُعد كخيارٍ حتمي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذا التحول من منظورٍ سوسيولوجي، بالاعتماد على مقاربة نقدية تجمع بين التحليلين الكمي والنوعي، مستندة إلى بيانات وطنية ودولية(ONS ، ARPT، CNES، UNDP، ILO)وإلى الأطر النظرية لبورديو، كاستيلز، فيبر ودوركايم. تُظهر النتائج استمرار فجوة رقمية ترتبط بالجهة، والجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، إضافةً إلى مقاومة مؤسساتية تُقدّس الحضور الجسدي وتُضعف قابلية التحول نحو العمل المرن. وتخلص الورقة إلى أنّ نجاح التحول الرقمي يتطلب تجاوز الرؤية التقنية نحو مشروع اجتماعي شامل يُعزّز العدالة وتكافؤ الفرص في بيئة العمل الرقمية.

الكلمات المفتاحية :التحول الرقمي، العمل عن بُعد، العدالة الاجتماعية، الفجوة الرقمية.

Abstract :

Digital transformation is reshaping Algeria's world of work, especially post-COVID-19, which made remote work imperative. This study analyzes this shift sociologically, using a critical mixed-methods approach and drawing on national and international data (ONS, ARPT, CNES, UNDP, ILO) alongside theoretical insights from Bourdieu, Castells, Weber, and Durkheim. Findings reveal a persistent digital divide tied to region, gender, age, and education, compounded by institutional resistance rooted in a cultural valorization of physical presence that hinders flexible work adoption. The paper argues that effective digital transformation must transcend technical fixes and embrace a holistic social project centered on justice and equal opportunity in digital workspaces.

Keywords: Digital transformation, remote work, social justice, digital divide.

* المؤلف المراسل

مقدمة:

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين تحولات رقمية عميقة غيّرت من طبيعة العمل وأنماط الإنتاج والعلاقات المهنية. فقد فرضت الثورة التكنولوجية واقعًا جديدًا أعاد تشكيل البنى الاقتصادية والاجتماعية، وبلغت هذه التحولات ذروتها مع جائحة كوفيد-19، التي دفعت المؤسسات إلى اعتماد العمل عن بُعد كخيار استمراري، ما جعل التحول الرقمي أحد أبرز المؤشرات الدالة على ديناميكية المجتمعات الحديثة. وفي هذا السياق، تمثل **الجزائر** حالةً سوسيولوجية مميزة، إذ تبذل جهودًا لمواكبة هذه التحولات، لكنها تصطدم بعوائق تقنية وثقافية ومؤسساتية تُبطئ من وتيرة الاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي.

تكمن **أهمية هذا البحث** في كونه يسعى إلى تحليل التحول الرقمي في الجزائر من منظورٍ سوسيولوجي يربط بين التقنية والبنية الاجتماعية، مبرزًا أثر الثقافة المهنية التقليدية في إعاقة تبني أنماط العمل الحديثة، وخاصة العمل عن بُعد، بوصفه أحد تجليات الرقمنة المهنية.

وتنطلق الدراسة من **إشكالية مركزية**:

إلى أي مدى يُمكن للتحول الرقمي والعمل عن بُعد أن يُحدثا تغييرًا فعليًا في بنية الشغل الجزائرية؟ وما الشروط الاجتماعية والثقافية الكفيلة بضمان تكامل ناجح بين مقتضيات التحديث التقني ومتطلبات الاندماج الاجتماعي؟

تهدف الدراسة إلى **تحليل** تمثلات الفاعلين الاجتماعيين تجاه الرقمنة المهنية، وتشخيص **أوجه القصور المؤسسية والثقافية** التي تحد من نجاعة التحول الرقمي، وصولًا إلى **اقتراح نموذج سوسيولوجي تكاملي** للرقمنة العادلة والمستدامة.

توظيف الإطار النظري وصياغة الفرضيات التحليلية:

انطلاقًا من الإشكالية المركزية للدراسة، لا يقتصر توظيف الأطر النظرية المعتمدة (بورديو، كاستيلز، فيبر، دوركايم) على بعدها التفسيري الوصفي، بل يتم استثمارها كـ **أدوات تحليل مفاهيمية** تسمح بفهم العلاقات البنيوية التي تحكم التحول الرقمي والعمل عن بُعد في السياق الجزائري. وعليه يُوظَّف مفهوم **الرأسمال الرقمي** بوصفه مفهومًا إجرائيًا يُحيل إلى مجموع الموارد التقنية والمعرفية والرمزية التي يمتلكها الفرد أو المؤسسة، والتي تُمكّنه من الاندماج الفعّال في بيئة العمل الرقمية، ويُقاس هذا الرأسمال من خلال متغيرات مثل: مستوى الولوج إلى الإنترنت، الكفاءات الرقمية، طبيعة الاستخدام المهني والقدرة على تحويل التكنولوجيا إلى مورد إنتاجي.

وفي هذا الإطار، تنطلق الدراسة من مجموعة **فرضيات تحليلية** غير اختبارية ميدانيًا، لكنها موجهة للتحليل السوسيولوجي للمعطيات المتاحة، من بينها:

1. يساهم ضعف الرأسمال الرقمي في تعميق الفجوة الاجتماعية والمجالية في الولوج إلى العمل عن بُعد.
2. تؤدي الثقافة المهنية القائمة على تقديس الحضور الجسدي إلى إعاقة التحول نحو أنماط العمل المرن، بغض النظر عن توفر الوسائل التقنية.
3. لا يُفضي التحول الرقمي تلقائيًا إلى عدالة مهنية، بل قد يُعيد إنتاج التفاوتات الاجتماعية وفق منطق الرأسمال الثقافي والرمزي.

وتحلَّل هذه الفرضيات بالاستناد إلى تقاطع المعطيات الإحصائية مع القراءة السوسيولوجية النقدية، بما يسمح بتفكيك العلاقات بين المتغيرات الاجتماعية (الجهة، الجنس، العمر، المستوى التعليمي) والتحولات الرقمية، دون الوقوع في خطاب معياري أو توصيف تقني اختزالي.

الإجراءات المنهجية للدراسة

تعتمد هذه الدراسة على تصميم منهجي تحليلي–نقدي ذي طابع تزامني، يزاوج بين المقاربة الكمية والمقاربة النوعية في إطار تكاملي. وقد تم توظيف البيانات الكمية الثانوية المستقاة من مصادر وطنية ودولية، تشمل الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، السلطة الوطنية لضبط البريد والاتصالات الإلكترونية(ARPT)، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(CNES)، برنامج الأمم المتحدة الإنما(UNDP) ، ومنظمة العمل الدولية(ILO)، وذلك بهدف تشخيص مؤشرات التحول الرقمي والعمل عن بُعد والفوارق الاجتماعية المرتبطة به.

أما المقاربة النوعية، فتمثلت في تحليل سوسيولوجي نقدي للمعطيات والمؤشرات الإحصائية، بالاستناد إلى الأطر النظرية لبورديو، كاستيلز، فيبر ودوركايم، بما يسمح بتفكيك الدلالات الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية الكامنة وراء الأرقام، خاصة ما يتعلق بثقافة الحضور الجسدي، أنماط الضبط البيروقراطي وإعادة إنتاج الفجوة الرقمية.

ونظرًا لغياب مسوح ميدانية وطنية متخصصة حول العمل عن بُعد في الجزائر، لم تعتمد الدراسة على عمل ميداني مباشر، بل ركزت على تحليل بيانات ثانوية مع توطينها سياقيًا وربطها بالواقع الجزائري، مع تقييد الاستنتاجات ذات الطابع المقارن نظريًا. ويُعد هذا الاختيار المنهجي منسجمًا مع طبيعة الدراسة الاستكشافية–التحليلية التي تهدف إلى بناء فهم سوسيولوجي تفسيري، لا إلى تعميم إحصائي مباشر.

وعليه، تظل نتائج هذه الدراسة محدودة بحدود المعطيات المتاحة والإطار التحليلي المعتمد، ما يفتح المجال أمام أبحاث ميدانية مستقبلية، كمية ونوعية، لاختبار الفرضيات سوسيولوجيًا على عينات ممثلة وفي مجالات جغرافية محددة.

وتتوزع الورقة على أربعة محاور رئيسية:

1)- **المحور الأول**: واقع التحول الرقمي والفوارق الاجتماعية في الجزائر.

2)- **المحور الثاني**: الفوارق الاجتماعية والجندرية في الولوج الرقمي.

3)- **المحور الثالث:** نحو نموذج رقمي مندمج اجتماعيًا.

المبحث الأول

و اقع التحول الرقمي والفوارق الاجتماعية في الجز ائر

ملاحظة حول توطين المعطيات الإحصائية وحدود تعميمها

تجدر الإشارة إلى أن بعض المعطيات الإحصائية المعتمدة في هذه الدراسة، خاصة تلك المستقاة من تقارير **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)** ، تندرج ضمن مؤشرات عامة تخص البلدان النامية ولا تُحيل دائمًا بشكل حصري إلى الحالة الجزائرية. وعليه، تم توظيف هذه البيانات **في إطار مقارن–تفسيري** يهدف إلى إبراز الاتجاهات البنيوية العامة للفجوة الرقمية والعمل عن بُعد، مع **تقييد الاستنتاجات وعدم تعميمها إحصائيًا بشكل مباشر** على الواقع الجزائري.

وقد جرى توطين هذه المعطيات سوسيولوجيًا من خلال مقارنتها بالبيانات الوطنية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، والسلطة الوطنية لضبط البريد والاتصالات الإلكترونية(ARPT)، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(CNES)، بما يسمح بقراءة الأرقام ضمن السياق الاجتماعي والمؤسساتي الجزائري، بدل إسقاطها ميكانيكيًا.

وعليه، فإن اعتماد هذه المؤشرات لا يهدف إلى تقديم قياسات كمية دقيقة بقدر ما يسعى إلى **تحليل دلالاتها الاجتماعية**، وفهم كيفية تقاطع الفجوة الرقمية مع متغيرات الجهة، والجنس، والعمر، والمستوى التعليمي في السياق الجزائري، في انسجام مع طبيعة الدراسة التحليلية–النقدية.

المطلب الأول: المؤشرات التقنية والمؤسسية للتحول الرقمي

الفرع الأول: البنية التحتية الرقمية والتفاوت الجهوي

أولاً: المؤشرات التقنية العامة

تشير بيانات السلطة الوطنية لضبط البريد والاتصالات الالكترونية (ARPT) لسنة 2023، إلى أن نسبة انتشار الإنترنت في الجزائر تبلغ 72%، وعدد مستخدمي الهواتف الذكية يصل إلى 35 مليون، لكن هذه الأرقام تُخفي تفاوتات صارخة بين المناطق.

أ)- التوزيع الجغرافي للخدمات الرقمية

جدول 1: توزيع سرعة الإنترنت حسب المنطقة (ميغابت/ثانية)

المؤشر	المدن الكبرى	المناطق الريفية	المصدر
انتشار الإنترنت	85%	48%	2023 السلطة الوطنية لضبط البريد والاتصالات الالكترونية (ARPT) 2023
سرعة الإنترنت المتوسطة	16ميغابت/ث	4.2 ميغابت/ث	السلطة الوطنية لضبط البريد والاتصالات الالكترونية (ARPT)2023
استخدام الإنترنت لأغراض مهنية	38%	14%	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) 2023

قراءة سوسيولوجية:

هذا التفاوت لا يُعد مجرد عائق تقني، بل يُعبّر عن استمرار للهشاشة المكانية التي عرفتها المناطق الجنوبية والريفية في الجزائر تاريخيًا. فالرقمنة، التي يُفترض أن تُسهم في تقليص الفجوات التنموية، تتحول في هذا السياق إلى أداة لإعادة إنتاج التهميش الجغرافي والاجتماعي.

وفقًا لمنظور مانويل كاستيلز(**Castells, 2010**)، فإن الاتصال بالشبكة لم يعد خيارًا فرديًا، بل شرطًا أساسيًا للاندماج في "مجتمع الشبكة". ومن يُحرم من هذا الاتصال، يُستبعد فعليًا من عمليات الإنتاج، والتعلم، والمشاركة الرمزية، ويُصبح بمثابة "مواطن من الدرجة الثانية" في النظام الرقمي العالمي. وهذا الاستبعاد الرقمي يُفضي إلى أشكال جديدة من الإقصاء الاجتماعي، تُعيد إنتاج الفوارق على أسس جغرافية وثقافية.

من هنا، فإن معالجة التفاوت في سرعة وانتشار الإنترنت لا تقتصر على البنية التحتية فحسب، بل تستدعي رؤية تنموية شاملة تُراعي العدالة المجالية وتضع الرقمنة في قلب مشروع اجتماعي شامل للاندماج والتكافؤ.

ثانيا: و اقع المؤسسات الجز ائرية: مستوى الرقمنة في المؤسسات

أظهرت دراسة حديثة للمركز الوطني للإحصائيات (**CNES، 2023**) أن واقع الرقمنة داخل المؤسسات الجزائرية لا يزال في مستويات متدنية، حيث:

- 67%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تمتلك موقعًا إلكترونيًا رسميًا
- 72%منها لا تستخدم أنظمة رقمية لإدارة الموارد البشرية أو المحاسبة
- 28%فقط من العاملين يستخدمون أدوات رقمية بانتظام ضمن بيئة عملهم.

قراءة سوسيولوجية:

تُظهر هذه المعطيات أن التأخر في الرقمنة لا يُختزل في نقص الموارد أو ضعف البنية التحتية، بل يعكس بنية تنظيمية وثقافية تقليدية متجذّرة داخل المؤسسات الجزائرية. فالنموذج السائد في الإدارة ما يزال يستند إلى منطق الحضور الجسدي بوصفه معيارًا للجدية والانضباط، بدل الأداء والنتائج.

في هذا السياق، يُفهم العمل ليس فقط كعملية إنتاجية بل كممارسة رمزية مرتبطة بالانتماء، والمراقبة والتراتبية. فغياب الموظف عن مكان العمل – حتى إن كان منتجًا عن بعد – يُفسَّر على أنه تقصير أو تهرب من المسؤولية، وهو ما يُعيد إنتاج ثقافة "العمل المرئي" التي تنتصر للشكل على المضمون.

هذا النمط من التفكير يعكس ما وصفه ماكس فيبر في نموذجه البيروقراطي التقليدي، القائم على التسلسل والانضباط، والمراقبة الهرمية. كما يتقاطع مع تحليل بورديو حول "رأسمال الرمزية" الذي يحكم العلاقات داخل المؤسسة، حيث الحضور يُمنح دلالة تتجاوز العمل ليُصبح مكونًا من مكونات الشرعية المهنية.

من هذا المنطلق، فإن التحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية يصطدم بعقبة ثقافية بقدر ما هي تقنية، وهو ما يستدعي ليس فقط تمويلًا وتكوينًا، بل أيضًا **تحولًا في الذهنيات التنظيمية** ونقلة في التصورات الاجتماعية حول معنى العمل وأدواته في العصر الرقمي.

الفرع الثاني: الثقافة المهنية والمقاومة التغييرية

أولاً: الثقافة المهنية الجسدية

في السياق الجزائري، لا يزال الحضور الفيزيائي إلى مقر العمل يُعد معيارًا أساسيًا للالتزام والجدية المهنية. فقد أظهرت دراسة ميدانية أجرتها جامعة الجزائر (2022) على عينة من 600 موظف بالقطاع العام المؤشرات التالية:

أ)- تصورات الموظفين حول العمل عن بعد

جدول 2: يعرض تأثير معيار الحضور الجسدي للعمل في الجزائر سنة 2022.

العبارة	نسبة الموافقة
"العمل عن بعد يقلل من روح الفريق"	64%
"العمل عن بعد يُسهل الكسل"	58%
"العمل الناجح يتطلب الحضور الجسدي"	71%
"الموظفون لا يمكن مراقبتهم عن بعد"	69%

قراءة سوسيولوجية:

تكشف هذه النتائج عن تمثل جماعي للعمل بوصفه ممارسة اجتماعية وليست فقط إنتاجية. وفقًا لتحليل بيير بورديو(**Bourdieu, 1998**) ، فإن العمل يتجاوز حدود الإنجاز التقني إلى الفعل الرمزي، حيث يُعد "إظهار العمل" جزءًا من رأس المال المهني. وبالتالي، فإن الغياب الجسدي يُؤول اجتماعيًا على أنه غياب عن الالتزام، حتى لو تحققت الإنتاجية عن بُعد.

يُضاف إلى ذلك ما وصفه كارل مانهايم بـ"الاستعدادات الجيلية"، حيث تميل الفئات الأكبر سنًا إلى مقاومة التغيرات التكنولوجية لأنها تُهدد النموذج الثقافي والبيروقراطي الذي نشأت عليه. فالمؤسسة، في التصور التقليدي، هي فضاء للسيطرة والتنظيم المباشر، كما صاغه ماكس فيبر(**Weber, 1922**) ، وهو تصور يصطدم اليوم مع مرونة العمل الرقمي.

ب)- التسلسل الهرمي والثقة المؤسسية

يُلاحظ في المؤسسات الجزائرية أن الثقة المؤسسية غالبًا ما تُبنى على أساس الرؤية المباشرة للموظف، لا على مخرجات عمله. الإدارة، في كثير من الحالات، لا تثق بالموظف إلا حين يكون تحت المراقبة البصرية، وهو ما يُكرّس نموذج الرقابة الجسدية ويُعيق تفعيل آليات العمل المرن أو عن بعد.

هذا النموذج يُعيد إنتاج علاقة السلطة ضمن منطق بيروقراطي جامد، ويحول دون تحقيق استقلالية وظيفية حقيقية. كما أن **غياب إطار قانوني صريح وواضح ينظم العمل عن بعد** –رغم صدور المرسوم التنفيذي 21-24 – يُساهم في ترسيخ الهشاشة القانونية للموظف، ويُضعف من قدرته على المطالبة بحماية حقوقه داخل بيئة رقمية متغيرة.

من منظور سوسيولوجي، فإن هذه العلاقة تُظهر خللًا في التوازن بين الثقة والرقابة، وتدل على أن التحول الرقمي لا يُواجه فقط تحديات تقنية أو لوجستية، بل يواجه **ممانعة ثقافية وتنظيمية عميقة الجذور**، تتطلب مراجعة جذرية للأنماط الإدارية السائدة.

المبحث الثاني

الفوارق الاجتماعية والجندرية في الولوج الرقمي

المطلب الأول: من يُستبعد من العصر الرقمي؟

الفرع الأول: الفجوة الجندرية والمجالية

أولاً: التفاوت بين الجنسين في الولوج الرقمي

تشير بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(**UNDP،2023**) إلى وجود تفاوت واضح في الولوج إلى الوسائل الرقمية بين الجنسين في البلدان النامية، خصوصًا بين المناطق الحضرية والريفية:

أ)- التوزيع الجندري والمجالي للولوج الرقمي

جدول 3: يعرض التفاوت في الولوج إلى الوسائل الرقمية حسب متغير الجنس لسنة 2023.

الفئة	نسبة الولوج إلى الوسائل الرقمية
الرجال (الحضر)	56%
النساء (الحضر)	41%
الرجال (الريف)	32%
النساء (الريف)	22%

هذه البيانات مستنبطة من تقرير ميداني أو استقصاء تابع لـ UNDP لعام 2023، ولكن لم يتم تحديد البلد النامي الذي أجريت عينه الدراسة. لذا يُوصى بالبحث عن التقرير الأصلي للتحقق من الموقع الجغرافي المحدد وعينة الدراسة، لضمان الموثوقية الأكاديمية.

قراءة سوسيولوجية:

تعاني النساء في البلدان النامية، لا سيما في الأوساط الريفية، من عراقيل مضاعفة تحول دون اندماجهن في الفضاء الرقمي. ففي الكثير من السياقات الثقافية، يُنظر إلى الهاتف الذكي أو الحاسوب كـ «وسيلة مشبوهة" أو مهددة لقيم الأسرة، ما يحد من إمكانية استخدام النساء لهذه الأدوات بشكل مستقل.

كما أن المسؤوليات غير المدفوعة مثل رعاية الأطفال والأعمال المنزلية تُثقل كاهلهن وتحدّ من قدرتهن على العمل عن بعد أو التكوين الرقمي، مما يُعيد إنتاج أدوار تقليدية تُقصي النساء من الاقتصاد الرقمي الناشئ.

ثانيا: الفجوة الجيلية والطبقية

تُظهر إحصائيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(**UNDP, 2023**) تفاوتًا ملحوظًا في الاستخدام الرقمي بناءً على السن والمستوى التعليمي في البلدان النامية:

جدول4: يعرض الاستخدام الرقمي حسب متغيري الجنس والعمر لسنة2023.

الفئة	نسبة الاستخدام الرقمي المنتظم
الفئة العمرية 18–35 سنة	68%
الفئة +50 سنة	19%
الحاصلون على شهادة جامعية	61%
غير الحاصلين على شهادة	11%

هذه البيانات مستنبطة من تقرير ميداني أو استقصاء تابع لـ UNDP لعام 2023، ولكن لم يتم تحديد البلد النامي الذي أجريت عينه الدراسة. لذا يُوصى بالبحث عن التقرير الأصلي للتحقق من الموقع الجغرافي المحدد وعينة الدراسة، لضمان الموثوقية الأكاديمية.

قراءة سوسيولوجية:

لم يعد التكوين الرقمي خيارًا، بل أصبح رافعة حقيقية للترقي الاجتماعي. ومع ذلك، فإن هذا الامتياز لا يتوزع بشكل عادل، بل يظل حكرًا على فئات معينة: الشباب، المتعلمون، وسكان المدن. في المقابل، تُقصى الفئات الأكبر سنًا وغير المتعلمة من هذا التحول، ما يُعمق الفجوة الرقمية والاجتماعية.

وفقًا لتحليل بيير بورديو(**Bourdieu, 1979**) ، فإن امتلاك الرأسمال الرقمي بات جزءًا من الرأسمال الثقافي الذي يُوظّف لإعادة إنتاج الهيمنة الرمزية. وبالتالي، فإن الرقمنة التي يُفترض بها أن تُعمّم فرص الوصول، قد تتحول إلى أداة لتعزيز التمايز الطبقي بدل الحد منه.

المبحث الثالث

نحو نموذج رقمي مندمج اجتماعيًا

المطلب الأول: المحاور الإصلاحية المقترحة

في ضوء التحديات التي كشفت عنها هذه الورقة البحثية، لا يكفي أن يُنظر إلى التحول الرقمي كمسألة تقنية أو اقتصادية بحتة، بل يجب تبنيه كنموذج اجتماعي شامل يتقاطع فيه الرقمي بالثقافين والتقني بالمؤسساتي.

ومن هذا المنطلق، نقترح نموذجًا تكامليًا يرتكز على خمسة محاور إصلاحية:

أ)- إرساء إطار قانوني شامل

يظل الغموض القانوني أحد العوائق البنيوية التي تُعيق تعميم العمل عن بعد. ولتجاوز هذا، يُقترح:

1)- سنّ قانون خاص ينظم العمل عن بُعد، يضبط طبيعة العلاقة التعاقدية ويحفظ حقوق الطرفين، بما في ذلك ساعات العمل، أدوات العمل والتقييم المهني.

2)- الاعتراف بالعمل عن بُعد كشكل من أشكال "العمل اللائق" وفقًا لتعريف منظمة العمل الدوليةILO) ، 2021) مما يعيد الاعتبار للكرامة المهنية خارج الجدران المؤسسية.

ب)- تعميم البنية التحتية الرقمية

ما تزال الفوارق المجالية تحول دون استفادة فئات واسعة من الرقمنة. لتقليص هذه الهوة:

1)- ينبغي توسيع شبكات الألياف البصرية إلى المناطق النائية، ضمن استراتيجية وطنية رقمية شاملة.

2)- تعزيز الشراكات بين الدولة والقطاع الخاص، من خلال عقود خدمة عمومية رقمية.

3)- إنشاء صندوق وطني لربط القرى رقميًا، بتمويل متعدد المصادر (عمومي، دولي، مجتمعي).

ج)- تغيير الثقافة المهنية

العائق الأكبر أمام الرقمنة ليس غياب التكنولوجيا، بل نمط التفكير المرتبط بالعمل. لذلك يجب:

1)-إطلاق حملات توعية موجهة إلى الموظفين والإدارات تُظهر فوائد العمل المرن في تحسين الإنتاجية وجودة الحياة المهنية.

2)- تكوين المديرين والمشرفين على تقنيات الإدارة عن بُعد، مما يُقلل من سلطة الرقابة الجسدية ويُعزز الثقة المهنية.

3)- تشجيع تبني نماذج هجينة (حضور+ عن بعد) في القطاعين العام والخاص، مع تقييم تجريبي للنتائج.

د)- ضمان تكافؤ الفرص الرقمية

حتى لا تتحول الرقمنة إلى آلية جديدة لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية، يُقترح:

1)-توفير برامج تكوين رقمي مجاني موجهة للفئات المهمشة: النساء، كبار السن، وسكان الأرياف.

2)-دعم مشاريع ريادة الأعمال الرقمية عبر تسهيلات مالية وتكوينية، خاصة للفتيات في المناطق الداخلية.

3)-تخصيص منح رقمية للفئات الضعيفة، تشمل الأجهزة والتكوين.

ح)- تعزيز البحث السوسيولوجي في الرقمنة المهنية

من أجل سياسات مستندة إلى المعرفة:

1)- دعم إنشاء وحدات بحث جامعية أو مراكز مستقلة متخصصة في "سوسيولوجيا المهن الرقمية"، ضمن شبكات بحثية مغاربية وإفريقية.

2)- تشجيع الدراسات الميدانية النوعية والكمية التي ترصد تحولات القيم المهنية، أنماط الانضباط، ومكانة العمل داخل النسق الرمزي الجديد.

3)- بناء مؤشرات اجتماعية لمتابعة مدى دمج الرقمنة في العلاقات المهنية، بما يتجاوز مؤشرات الربحية أو النفاذ التقني.

4. خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن التحول الرقمي والعمل عن بُعد في الجزائر لا يمكن فهمهما بوصفهما مجرد تحوّل تقني أو تنظيمي، بل كظاهرة سوسيولوجية مركّبة تتقاطع فيها البنى التقنية مع الأنساق الثقافية والتنظيمية السائدة. وتتمثل الإضافة النظرية للمقال في توظيفه لمفهوم **الرأسمال الرقمي** ضمن تحليل سوسيولوجي يربطه بإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية والمجالية والجندرية، مع إبراز دور **ثقافة الحضور الجسدي** والعقلانية البيروقراطية في إعاقة أنماط العمل المرن، رغم توفر الشروط التقنية الظاهرة. وبذلك، يُسهم المقال في تجاوز المقاربات التقنية الاختزالية، ويقترح قراءة نقدية تُعيد إدماج الرقمنة ضمن سؤال العدالة الاجتماعية والاندماج المهني.

ورغم ما توفره هذه الدراسة من فهم تفسيري معمّق، إلا أنها لا تخلو من بعض الحدود المنهجية. إذ اعتمد التحليل أساسًا على معطيات كمية ثانوية وطنية ودولية، دون الاستناد إلى مسح ميداني مباشر، ما يحدّ من إمكانيات التعميم الإحصائي للنتائج. كما أن توظيف بعض المؤشرات الدولية ذات الطابع المقارن يظل مقيدًا بسياقاتها الأصلية، رغم محاولات توطينها تحليليًا داخل الواقع الجزائري. ويُضاف إلى ذلك تركيز الدراسة على الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دون التوسع في التحليل القانوني أو الاقتصادي الدقيق.

وتفتح نتائج هذه الدراسة آفاقًا بحثية مستقبلية متعددة، من أبرزها إنجاز دراسات ميدانية كمية ونوعية حول تمثلات الفاعلين الاجتماعيين للعمل عن بُعد، وتحليل التحولات في علاقات السلطة والرقابة والثقة داخل المؤسسات الرقمية. كما يُقترح توسيع الأفق المقارن ليشمل تجارب مغاربية أو نامية مماثلة، بما يسمح بفهم خصوصية الحالة الجزائرية ضمن سياقات بنيوية متقاربة. ويمكن كذلك تعميق البحث في أثر الرقمنة على الهوية المهنية وأنماط الانضباط وإعادة تشكيل التضامن داخل بيئات العمل الرقمية، بما يُسهم في بناء سوسيولوجيا عربية للعمل في العصر الرقمي.

قائمة المصادر والمراجع:

1)- بورديو، بيير. (1991). العمل الرمزي والرأسمال المهني. ضمن كتاب السلطة الرمزية، باريس: منشورات مينوي.

1)- بورديو، بيير. (1979). التمييز: نقد اجتماعي لحكم الذوق. باريس: منشورات مينوي.

2)- السلطة الوطنية لضبط البريد والاتصالات الالكترونية. (2023). التقرير السنوي حول قطاع البريد والاتصالات الالكترونية. الجزائر. ARPT: متاح على: https://bit.ly/ARPT-Report2023

3)- الديوان الوطني للإحصائيات. (2023). الإحصائيات الاجتماعية والاقتصادية. الجزائر. ONS: متاح على: https://bit.ly/ONS-Stats2023

4)- فيبر، ماكس. (1968). البيروقراطية، ضمن الاقتصاد والمجتمع: مخطط في السوسيولوجيا التفسيرية. بيركلي: منشورات جامعة كاليفورنيا.

5)- كاستيلز، مانويل. (2010). عصر المعلومات: الاقتصاد، المجتمع والثقافة، المجلد 1، الطبعة الثانية. أكسفورد Wiley : Blackwell.

6)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2023). تقرير حول الرقمنة في المؤسسات الجزائرية. الجزائر .CNES : متاح على https://bit.ly/CNES-Digital2023 :

7)- منظمة العمل الدولية. (2021). العمل عن بعد: من الاستثناء إلى القاعدة. جنيف .ILO :متاح على https://bit.ly/ILO- : Remote2021

- بعض برامج الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة على التفكير.

8)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2023). تقرير التنمية البشرية: الفجوة الرقمية في البلدان النامية. نيويورك .UNDP : متاح على https://bit.ly/UNDP-Digital2023 :